



# INVESTMENT TRENDS MONITOR



UNITED NATIONS  
UNCTAD

## انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة 42 في المائة في 2020 يتوقع المزيد من الضعف في 2021، مما يهدد الانتعاش المستدام

ترجمة غير رسمية

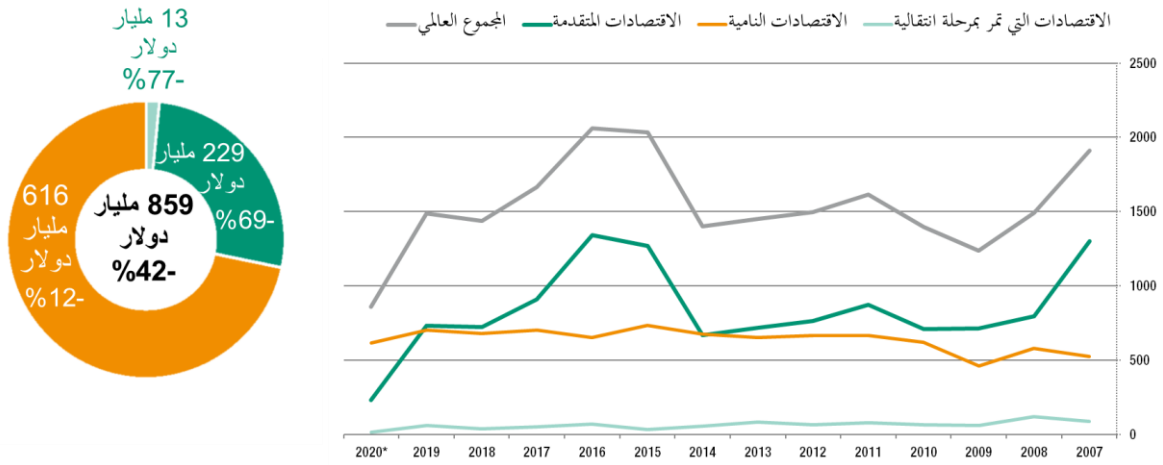
### الملاحظ البارز

- انهار الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في 2020 حيث انخفض بنسبة 42 في المائة إلى ما يقدر بنحو 859 مليار دولار - بالمقارنة مع 1.5 تريليون دولار في 2019. أنهى الاستثمار الأجنبي المباشر 2020 بانخفاض بأكثر من 30 في المائة أدنى من الفاصل جراء الأزمة المالية العالمية في 2009.
- تركز الانخفاض في البلدان المتقدمة، حيث انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 69 في المائة إلى ما يقدر بنحو 229 مليار دولار. جفت التدفقات إلى أوروبا تماما لتصل إلى -4 مليار دولار (بما في ذلك تدفقات سلبية مهمة في العديد من البلدان). كما تم تسجيل انخفاض حاد في الولايات المتحدة (-49 في المائة) إلى 134 مليار دولار.
- كان الانخفاض في الاقتصادات النامية محدود، بنسبة -12 في المائة إلى ما يقدر بنحو 616 مليار دولار. بلغت حصة الاقتصادات النامية في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي 72 في المائة - وهي أعلى حصة سجلت. تصدرت الصين تصنيف أكبر المتلقين للاستثمار الأجنبي المباشر.
- كان الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق النامية متفاوتا، حيث بلغ -37 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و-18 في المائة في أفريقيا و-4 في المائة في بلدان آسيا النامية. كانت منطقة شرق آسيا أكبر منطقة مضيضة، حيث شكلت ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في 2020. انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة 77 في المائة إلى 13 مليار دولار.

يمكن الاستشهاد بهذا التقرير بحرية شريطة الاعتراف المناسب بذلك للأونكتاد. لم يتم تحرير هذا المنشور رسميا.

## الشكل 1. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي وحسب مجموعة الاقتصادات 2007-2020\*

(بمليارات دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)



المصدر: الأونكتاد.

\* تقديرات أولية.

### ● الاتجاهات في اقتصادات مختارة:

- أنهى الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، حيث تسببت المرحلة الأولية من الوباء في انخفاض حاد في النفقات الرأسمالية، السنة بزيادة طفيفة (+4 في المائة).
  - ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند بنسبة 13 في المائة، مدعوماً بالاستثمارات في القطاع الرقمي.
  - انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا - محرك نمو الاستثمار الأجنبي المباشر على مدى العشر سنوات الماضية - بنسبة 31 في المائة.
  - يرجع سبب تصيف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة إلى الانخفاض الحاد في كل من الاستثمار التأسيسي وعمليات الدمج والتملك عبر الحدود.
  - انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي بالثلثين مع انخفاضات كبيرة في جميع أكبر البلدان المستفيدة؛ انخفضت التدفقات إلى المملكة المتحدة إلى الصفر.
- **تطلعاً إلى المستقبل، من المتوقع أن يظل اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفاً في 2021.** تعطي البيانات على أساس الإعلانات، وهي مؤشر للاتجاهات المستقبلية، صورة مختلطة وتشير إلى استمرار الضغط النزولي:
    - يشير الانخفاض الحاد في إعلانات المشاريع التأسيسية (-35 في المائة في 2020) إلى أن التحول في القطاعات الصناعية لا يلوح في الأفق بعد.
    - خففت التحسينات في الربع الأخير من 2020 الانخفاضات السابقة في اعلانات صفقات التمويل الدولي للمشاريع (-2 في المائة في العام). وبالتالي، يمكن للاستثمار الدولي في قطاعات البنية التحتية أن يثبت أنه أقوى، مدعوماً كذلك بتدابير الدعم الاقتصادي في البلدان المتقدمة.
    - بالمثل، خففت موارد أعلى في الفترة الأخيرة للسنة الانخفاض في عمليات الدمج والتملك عبر الحدود (-10 في المائة). كذلك يتوقع بالنظر إلى عمليات الدمج والتملك أن يؤدي النشاط القوي في صفقات صناعتين التكنولوجية والصيدلة بتدفقات أكبر في ما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر المدفوع بالدمج والتملك.

- **في ما يتعلق بالبلدان النامية، تشكل الاتجاهات في الاستثمار التأسيسي و تمويل المشاريع مصدر قلق كبير.** على الرغم من المرونة النسبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالية في الاقتصادات النامية، غير أن انخفاضت إعلانات الاستثمار التأسيسي بنسبة

46 في المائة (-63 في المائة في أفريقيا؛ -51 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ -38 في المائة في آسيا) والتمويل الدولي للمشاريع بنسبة 7 في المائة (-40 في المائة في أفريقيا). تعتبر هذه الأنواع من الاستثمار حاسمة بالنسبة للقدرة الإنتاجية وتطوير البنية التحتية وبالتالي لآفاق الانتعاش المستدام.

- ستظل تؤثر المخاطر المتصلة بالموجة الأخيرة للوباء ووتيرة تنفيذ برامج التلقيح وتدابير الدعم الاقتصادي والأوضاع الاقتصادية الهشة في الأسواق الناشئة الكبرى وعدم اليقين بشأن بيئة سياسات الاستثمار العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في 2021.